

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمتته وخاصة المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات الصادرة بمقتضى القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 وعلى جميع النصوص التي نقحتها أو تمتتها وخاصة القانون عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23 ديسمبر 2019،

وعلى القانون عدد 50 لسنة 1992 المؤرخ في 18 ماي 1992 المتعلق بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية،

وعلى القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 المتعلق بالتعليم العالي وعلى جميع النصوص التي نقحته وخاصة القانون عدد 38 لسنة 2017 المؤرخ في 2 ماي 2017،

وعلى الأمر عدد 802 لسنة 1991 المؤرخ في 25 ماي 1991 المتعلق بإسناد منح خصوصية لفائدة الأعوان المكلفين بخطط وظيفية، كما تم إتمامه بالأمر عدد 2160 لسنة 1996 المؤرخ في 6 نوفمبر 1996،

وعلى الأمر عدد 2055 لسنة 1992 المؤرخ في 16 نوفمبر 1992 المتعلق بتحديد صلاحيات هيكل إدارة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية وتركيبتها وطرق تنظيمها وسير عملها، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمتته وخاصة الأمر عدد 737 لسنة 2011 المؤرخ في 15 جوان 2011،

وعلى الأمر عدد 314 لسنة 1993 المؤرخ في 8 فيفري 1993 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين التكنولوجيين وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمتته وخاصة الأمر عدد 4509 لسنة 2013 المؤرخ في 8 نوفمبر 2013،

وعلى الأمر عدد 1321 لسنة 1997 المؤرخ في 7 جويلية 1997 المتعلق بإحداث منح تكميلية للمنع الخصوصية المخولة لبعض الأعوان المكلفين بخطط وظيفية،

وعلى الأمر عدد 2591 لسنة 2001 المؤرخ في 9 نوفمبر 2001 المتعلق بضبط نظام تأجير سلك المدرسين التكنولوجيين، وعلى جميع النصوص التي نقحته وخاصة الأمر الحكومي عدد 651 لسنة 2016 المؤرخ في 10 ماي 2016،

أمر حكومي عدد 566 لسنة 2020 مؤرخ في 14 أوت 2020 يتعلق بإتمام الأمر عدد 2591 لسنة 2001 المؤرخ في 9 نوفمبر 2001 المتعلق بضبط نظام تأجير سلك المدرسين التكنولوجيين.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

بعد الاطلاع على الدستور،

الفصل 3 - وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير المالية  
مكلفان، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا الأمر الحكومي الذي ينشر  
بالرأئد الرسمي للجمهورية التونسية.  
تونس في 14 أوت 2020.

رئيس الحكومة

إلياس الفخفاخ

الإمضاء المجاور

وزير المالية

محمد نزار يعيش

الوزيرة المكلفة بتصريف أعمال وزارة

التعليم العالي والبحث العلمي

لبنى الحريبي

وعلى الأمر عدد 2876 لسنة 2008 المؤرخ في 11 أوت  
2008 المتعلق بتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
والتكنولوجيا، كما تم تنقيحه بالأمر عدد 615 لسنة 2010  
المؤرخ في 5 أفريل 2010،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 19 لسنة 2020 المؤرخ في 27  
فيفري 2020 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 68 لسنة 2020 المؤرخ في 15  
جويلية 2020 المتعلق بقبول استقالة رئيس الحكومة،

وعلى الأمر الحكومي عدد 420 لسنة 2020 المؤرخ في 16  
جويلية 2020 المتعلق بإعفاء وزراء وبتكليف وزراء من الحكومة  
بتصريف أعمال بعض الوزارات،

وعلى رأي المحكمة الإدارية.

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه:

الفصل الأول - يضاف إلى الأمر عدد 2591 لسنة 2001  
المؤرخ في 9 نوفمبر 2001 المشار إليه أعلاه فصل 4 (مكرر)  
كما يلي:

الفصل 4 (مكرر) : يتتفع المدرسون التكنولوجيون الذين  
يكلفون بإحدى الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية أو بخطة  
وظيفية معادلة بمنحة تكميلية لمنحة البيداغوجيا والتأطير  
التكنولوجي تكون مقاديرها مساوية للمنحة التكميلية لمنحة  
التكاليف البيداغوجية طبقا لما هو منصوص عليه بالفصلين 3 و6  
من الأمر عدد 1321 لسنة 1997 المؤرخ في 7 جويلية 1997  
المتعلق بإحداث منح تكميلية للمنح الخصوصية المخولة لبعض  
الأعوان المكلفين بخطط وظيفية، المشار إليه أعلاه.

الفصل 2 - يدخل هذا الأمر الحكومي حيز النفاذ ابتداء من  
15 ديسمبر 2017.